تحركت أكثر من جهة في العراق أخيراً، على رأسها رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، لمحاولة وقف تصعيد الفصائل المرتبطة بإيران ضد القوات الأميركية في البلاد، بعد ازدياد وتيرته بشكل كبير في الأيام الأخيرة، لكن هذا التحرك اصطدم بإصرار الفصائل على المضي في هذا التصعيد

استهداف القوات الأميركية في العراق

الفصائل ترفض وقف التصعيد وتعلن استمرار المواجهة داخل البلاد وخارجها

أضرار في الأبنار بعد قصف استهدف قاعدة عين الأسد الأربعاء (أيمن حنا/فرانس برس)

بغداد ـ **عادل النواب**

كشفت مصادر عراقية رفيعة في العاصمة بغداد، أمس الخميس، لـ«العربي الجديد»، عن جهود جديدة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بمساعدة مستشاره للأمن الوطني قاسم الأعرجي، تهدف إلى وقف الهجمات على القواعد والمقرات العسكرية الأميركية، إضافة إلى المنطقة الخضراء وسط بغداد. وأكدت قيادات بارزة في فصائل مسلحة تلك الوساطات ومساعي التهدئة، لكنها وصفتها بأنها «متأخرة». وشهدت بغداد، فجر أمس الخميس، هجوماً جديداً على المنطقة الخضراء، حيث تقع السفارة الأميركية، بواسطة ثلاثة صواريخ إضافة إلى طائرة مسيّرة. وتصدت منظومة الدفاع الجوي الموجودة في حرم السفارة للهجوم، فيما أكد بيان عراقي أن من وصفها بـ«جماعات خارجة عن القانون» نفذت الهجوم، وأن أحد الصواريخ سقط قرب مبنى الأمن الوطني العراقي. وهذا الهجوم هو الخامس من نوعه، بعد سلسلة هجمات عنيفة ومتواصلة منذ مساء الثلاثاء الماضي، استهدفت مطار أربيل ومعسكر فيكتوريا قرب مطار بغداد الدولي وقاعدة «عين الأسد» في الأنبار، وأخيراً السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء في بغداد. وتبنت فصائل مسلحة عدة تلك الهجمات، وقالت إنها رد على الهجوم الأميركي الذي استهدف وحدات تابعة لها في المنطقة الحدودية العراقية السورية، قبل أكثر من أسبوع. كما سُجّل هجوم ممائل بطائرات مسيّرة على حقل العمر النفطي في ريف دير الزور الشرقي في سورية، حيث تتواجد قوات أميركية. وقال مسؤول عراقي رفيع في بغداد، تحدث عبر الهاتف مع «العربي الجديد»، إن تحركات جديدة وواسعة يجريها الكاظمي والأعرجي لوقف التصعيد بشكل سريع، قبل أن تتخذ واشنطن قرار تنفيذ هجمات جديدة على الفصائل المسلحة. ورداً على سؤال عما إذا كانت هناك علاقة بين تصعيد الفصائل المسلحة وزيارة مسؤول الاستخبارات في الحرس الثوري الإيراني، حسين طائب، إلى بغداد قبل يومين، قال «نعم أعتقد أن الزيارة انعكست بشكل سلبي ولم تكن لغرض التهدئة». وتحدث عن «بدء العراق رسمياً التواصل مع مسؤولين في طهران، بهدف المساعدة في احتواء هذا التصعيد الجديد والمخاوف من تطوره إلى مدى أوسع». وفي السياق، بحث الأعرجي، أمس، مع نائب القائد العام للتحالف الدولي، الجنرال بيل ريجارد، الأوضاع الأمنية في العراق.

في المقابل، علمت «العربي الجديد» من مصادر مقربة من «الحشد الشعبي»، أن مبعوثة الأمم المتحدة إلى العراق، جنين الهنيس، بلاسخارت، دخلت أيضاً على خط التهدئة وأجرت اتصالات مع أطراف عدة، من بينها رئيس أركان «الحشد الشعبي» عبد العزيز المحمداوي، الملقب بـ«أبو فدك». ولفتت المصادر إلى أن قرار التصعيد الحالي اتّخذ بقرار مشترك من قبل فصائل مسلحة عدة، أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«أصحاب أهل الحق» و«كتائب سيد الشهداء» و«كتائب الإمام علي»، وهي الفصائل الأكثر ارتباطاً بإيران من غيرها في العراق. وتحدثت المصادر عن عمليات نقل للاستقرار». وقالت إن «مضاعفة الهجمات ضد المواقع الدبلوماسية وقواعد التحالف الدولي المناهض لداعش أمر غير مقبول»، مؤكدة عزمها «عزمها مواصلة عملها في إطار التحالف الدولي». وحول هذه الأوضاع، قال نائب زعيم مليشيا «الأبدال»، كمال الحسناوي، في حديث مقتضب مع «العربي الجديد»، إن «التصعيد ضد الأميركيين لن يتوقف، وهذا القرار اتّخذ ولا تراجع عنه»، واصفاً تحركات الحكومة للتهدئة بأنها أصبحت «متأخرة». وأضاف الحسناوي أن عودة التصعيد جاءت لسببين؛ «الأول، لأخذ ثأر شهداء العدوان الأميركي، والثاني بعد التأكد من عدم وجود رغبة أميركية حقيقية بالانسحاب من العراق، وإخفاق حكومة الكاظمي بشكل متعمد أو غير متعمد، في تطبيق قرار البرلمان العراقي، القاضي بإخراج كل القوات الأجنبية من العراق».

من جهته، قال المتحدث باسم مليشيا «كتائب سيد الشهداء»، الشيخ كاظم الفرطوسي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «حتى صباح (أمس) الخميس، تم رفض وساطات وشفاعات سياسية وحكومية وغيرها من أجل

> هجوم جديد على المنطقة الخضراء بصواريخ وطائرة مسيّرة
>
> بدا العراق التواصل مع مسؤولين إيرانيين لاحتواء التصعيد

وتغيير مستمرة في مواقع تلك الفصائل ومعسكراتها شملت إخلاء قسم منها من العناصر، تحسباً لضربات أميركية، بينما تم إخلاء مقرات عديدة في المنطقة الحدودية العراقية السورية، ودخول عناصر الفصائل إلى داخل الأراضي العراقية ضمن منطقة القائم وحصيبة ومكر الذيب. ونددت الخارجية الفرنسية أمس «بأشد العبارات» بالهجمات المتزايدة التي تستهدف المصالح الأميركية، ودانت في بيان «الأعمال المزعزعة

للحديث تتمة...

مشرق عربي نازف

ناصر السهلي

تبدو مشاهد طوابير البنزين، وغياب الكهرباء، ومستلزمات الحياة، والتقارير الاقتصادية والسياسية، غير مبشرة بمستقبل اللبنانيين والعراقيين والسوريين، فهي تكشف أن التردي في المشرق العربي آخذ بتحويل الأوطان إلى مرحلة ما قبل الدولة، وإلى حالة تهجير وهجرة واسعة، ليس فقط للكفاءات، كما شهد القرن التاسع عشر.

بيروت التي شكّلت نموذجاً لبعض الحريات الغائبة عربياً، تتحوّل إلى كابوس تحت «الديمقراطية الطائفية». وفي خيمة شد العصب الطائفي والمذهبي، يصبح اللبناني مختطفاً في «بنانات» تتنافس على البحث عن «مخلص»، بإعادة تدوير «أمراء الطوائف»، وبما يتجاوز يوميات كآبة الحروب وغزو الاحتلال الإسرائيلي. فلبنان بلد هام في التجربة العربية، قبل أن تتقاذفه أهواء الغرق في «لبنان المتخيّل» لكل زعيم طائفة. وقبل أن يصير له ضمنياً حزبه، على طريقة البعث السوري، «القائد للدولة والمجتمع». وعليه، فلا مشهد البحث عن حليب لأطفال وقطرات بنزين والكهرباء، وضرورات البقاء حياً، ولا الاستهتار برأي الشارع اللبناني وتواصل آلام انفجار مرفأ بيروت قبل نحو عام، ولا الحديث عن الحكومة والفساد، وإجبار المواطنين على هجرة البلد، بمعزل عن مشهد أوسع في واقع عربي مفجع. فبغداد حالها ليس أفضل، وإن سبق في رداءته ونتائجه الدامية حال بيروت بسنوات. فالبلد النفطي غارق في فساد موصوف منهجياً وعالمياً، حتى صار الاستعصاء يعيد أيضاً هذا البلد الهائم إلى مرحلة ما قبل الدولة. ودمشق يوسع نظامها «الأوليغارشية الطائفية»، بعد تهجير وتدمير نصف البلد ورده إلى ما قبل عقود. ولم يعد يتردد في تطييف مجتمعه وتقسيمه، سعياً لسورية أخرى تزيد مكاسب طبقة أمراء الحرب.

هذا الواقع الأليم، الذي تزيده تشظياً تدخلات إقليمية، تستدعي أيضاً تدخلاً عالمياً، وغياب دول عربية مركزية عن معالجة الوضع برمته، والاكتفاء ببيانات ولقاءات رفع عتب، يطرح أسئلة كثيرة يصعب أن تكون أجوبتها سوى من أهل المنطقة، لعل أولها: كيف يمكن وقف استخدام العرب، من صنعاء إلى بيروت، كأوراق تفاوض، درءاً لمزيد من الانحدار إلى ما دون الدولة؟ فربما في الاقتراب من الإجابة الذاتية يكمن رهان الخلاص الجمعي، بعيداً عن الارتهان لطوابير الهوية الطائفية، وربما القبلية والعشائرية.

سد النهضة: حشد دبلوماسي في نيويورك

شهدت أروقة مجلس الأمن الدولي في نيويورك، حراكاً دبلوماسياً لافتاً ومكثفاً من قبل مصر والسودان، قبيل اجتماع طال انتظاره للمجلس من قبل الدولتين، لبحث أزمة سد النهضة الإثيوبي

اجتمعت المهدي مع مختلف مندوبي الدول داخل مجلس الأمن (الشرق الشاذلي/فرانس برس)

نيويورك، الخرطوم ـ **العربي الجديد**

حتى وقت قصير قبيل انعقاد جلسة مجلس الأمن الدولي في نيويورك، في وقت متأخر أمس الخميس، لمناقشة أزمة سد النهضة الإثيوبي، بطلب من مصر والسودان، كانت الدولتان الأخيرتان تواصلان الحشد الدولي وكل ما لديهما من إمكانيات دبلوماسية، لدعم موقفهما في المجلس بشأن استئناف المفاوضات والتوصل لاتفاق ملزم بشأن ملء السد وتشغيله. في المقابل، كانت إثيوبيا تواصل التأكيد على رفضها لما تعتبره تدويل القضية، وتصر على مواصلة الملء الثاني للسد، والذي كانت أخطرت دولتي المصب ببدئه مطلع الأسبوع الحالي. وجلسة أمس التي عرض خلالها مشروع قرار وزعته تونس، بدا متوافقاً مع ما تطلبه مصر والسودان، هي الثانية من نوعها بعد جلسة عُقدت قبل عام، وكانت حينها قد انتهت بحثّ أطراف السد على الحوار تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، وهو حوار متعثر منذ أشهر، ضمن مسار تفاوضي. واستبق السودان، جلسة مجلس الأمن بحملة دبلوماسية واسعة في الخرطوم. إذ اجتمع وكيل وزارة الخارجية، السفير محمد شريف، بمختلف السفراء المعتمدين لدى السودان، وشرح لهم بالتفصيل دوافع ودوافع طلب السودان عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن سد النهضة. وفي نيويورك، اجتمعت وزيرة الخارجية السودانية، مريم الصادق المهدي، مع مختلف مندوبي الدول داخل مجلس الأمن، سواء الأعضاء الدائمين أو الحاليين، كما أجرت اتصالاً هاتفياً بوزير التنمية والتعاون الألماني، جيرد مولر، وعقدت اجتماعات مع المجموعات العربية والأفريقية، وذلك في سبيل حشد أكبر دعم لموقف السودان.

وقبل انعقاد الجلسة بساعات، أكدت المهدي أن اللجوء لمجلس الأمن، هدفه تعزيز المسار الأفريقي، وليس لتدشين مسار جديد، أو نية لإبقاء الملف على أجندة مجلس الأمن لفترات قد تطول، وذلك فيما يبدو رداً على تصريحات إثيوبية، اتهمت السودان ومصر، بمحاولة تدويل القضية وإعطائها بعداً أمنياً. كما اتخذت اجتماعات الوزيرة مع المجموعة الأفريقية، بُعداً تطمينياً، ونفياً لأي رغبة سودانية في اصطفاف عربي بسأن السودان ومصر من جهة، واصطفاف أفريقي يساند إثيوبيا من جهة أخرى. وشددت المهدي على أهمية التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم، تتمكن إثيوبيا بموجبه من توليد الطاقة الكهربائية، ويتجنّب السودان به الآثار الكارثية التي يمكن أن يحدثها سد النهضة.

وفي لقاء خاص جمعها بالمندوبة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة، السفيرة ليندا توماس غرينفيلد، طلبت المهدي أن تقوم الولايات المتحدة، بدعم مطالب السودان العادلة في جلسة مجلس الأمن الدولي. وطبقاً لبيان صادر عن الخارجية السودانية، فإن غرينفيلد تعهدت بوقوف بلادها مع الموقف السوداني في ما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز العملية الأفريقية، بعد إقرارها بعدالة ووجاهة مطالب السودان. وأوضح البيان أن السفيرة الأميركية أكدت أن الولايات المتحدة تدرس مختلف الخيارات بشأن الوثيقة التي يمكن أن يخرج بها المجلس.

وكان مصدر حكومي سوداني، على صلة بملف التفاوض، كشف لـ«العربي الجديد»، قبيل الجلسة، أن الخرطوم وعبر كل تحركاتها الدبلوماسية، روّجت لمشروع قرار له طابع الإلزام، يقود للعودة للتفاوض برعاية الاتحاد الأفريقي، وتعزيز الوساطة الأفريقية بإضافة فاعلين جدد، على أن ينص القرار كذلك على تحديد مدة زمنية لا تزيد عن 6 أشهر للوصول لاتفاق حول قواعد الملء والتشغيل. وهو ما كان يدعو له أيضاً وزير الخارجية المصري سامح شكري، الذي قال قبيل الجلسة، إنه سيحث مجلس الأمن الدولي على إصدار قرار يدعو الدول الثلاث المعنية بقضية سد النهضة، إلى التوصل لاتفاق ملزم خلال ستة أشهر. وأضاف شكري، في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس»، أول من أمس الأربعاء، أن مصر والسودان دعتا إلى اجتماع لمجلس الأمن في ظل «التهديد الوجودي» لشعبي البلدين من سد النهضة. وأكد أن 10 سنوات من المفاوضات حول السد، فشلت في ضمان استمرار تدفق المياه في خزان سد النهضة ومنع إلحاق ضرر كبير بالأمن المائي لدول المصب». وينص على أن يتم ذلك في غضون ستة أشهر، و«بشجع الأطراف التي دعيت لحضور المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي كمراقبين، وأي أطراف أخرى قد تقرر مصر وإثيوبيا والسودان دعوتها، على مواصلة المشاركة بنشاط في المفاوضات بهدف معالجة القضايا الفنية والقانونية العالقة». وإضافة إلى ذلك، «يدعو القرار الدول الثلاث إلى الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات أو اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضر بعملية التفاوض، ويحث إثيوبيا على الامتناع عن الاستمرار في ملء خزان سد النهضة من جانب واحد»، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن يقدم تقريراً إلى المجلس بشأن تنفيذه. واعرب شكري عن تأييد بلاده لنص مشروع القرار ووصفه بأنه «متوازن». وكان شكري التقى أول من أمس الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وقال المتحدث باسم الخارجية في تغريدة إن اللقاء هدف إلى تأكيد الموقف المصري بشأن سد النهضة، وضرورة تحمل الأطراف الدولية مسؤوليتها، والمساهمة في حلحلة الوضع الراهن، ودعم التوصل لاتفاق ملزم قانوناً يراعي مصالح الدول الثلاث.

في هذه الأثناء، كان الجدل متواصلاً بعد إعلان إثيوبيا بدء الملء الثاني للسد. وفي السياق، أعلنت وزارة الري والموارد المائية في السودان أمس، أن وزيرها ياسر عباس، رد على رسالة نظيره الإثيوبي، بيكيلي سيليشي، التي أخطر فيها السودان ببدء الملء الثاني، وأبلغه بأن المعلومات التي قدمتها إثيوبيا، بشأن الملء للسنة الثانية، «ليست ذات قيمة تذكر بالنسبة للسودان الآن، بعد أن تم فرض أمر واقع». وأشارت الوزارة إلى أن القرار الإثيوبي يشكل تهديداً للسودان. من جهته، قال جدعون أسفاو، عضو الفريق الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة إن التعبئة الثانية يتم تنفيذها وفقاً لاتفاق إعلان المبادئ الذي وُقع عام 2015. وأشار بحسب ما نقلت قناة «الجزيرة»، إلى أنه كان يتعين إجراء دراستين خلال 15 شهراً من توقيع الاتفاق، لكن ذلك لم يتم بسبب ما وصفه بـ«عناد» القاهرة والخرطوم. وأضاف سلمنا مصر والسودان 135 وثيقة متعلقة بسد النهضة لتطبيقاً لإعلان المبادئ. واستبق أسفاو اجتماع مجلس الأمن بالقول إنه لا يمكنه وقف التعبئة الجارية للسد.

السيسي: نريد اتفاقاً ملزماً

أبلغ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة)، مساء الأربعاء، نظيره الكونغولي فيلكس تشيسيكيدي، رئيس الاتحاد الأفريقي، خلال اتصال هاتفي، أن بلاده تريد الوصول لاتفاق ملزم حول سد النهضة عبر إطار زمني محدد. وأفادت الرئاسة المصرية في بيان بأن السيسي أكد خلال الاتصال الذي جاء عشية انعقاد جلسة مجلس الأمن، أن «طلب عقد الجلسة كان نتيجة للتعنت الإثيوبي ومحاولات فرض الأمر الواقع وتعثّر المفاوضات».

عودة مسار تطبيع العلاقات بين مصر وتركيا

تعود المشاورات الدبلوماسية بين تركيا ومصر لتطبيع العلاقات بينهما، إلى مسارها، بعد فترة من التوقف، خصوصاً بعد تبادل رسائل بين الطرفين على مستوى الملف الليبي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، أن مسار تطبيع العلاقات بين مصر وتركيا، أخذ في العودة إلى مساره مجدداً، ولكن ببطء، بعد نحو شهر من التعثر وتوقف المشاورات الدبلوماسية بين الطرفين. وأضافت المصادر أن الأيام القليلة الماضية شهدت اتصالات على المستوى الأمني والاستخباري، بشأن الملف الليبي، في أعقاب توتر العلاقات بين البلدين بسبب هذا الملف، على إثر الزيارة التي قام بها وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إلى ليبيا، على رأس وفد رفيع المستوى، قبيل اجتماع حلف شمال الأطلسي الأخير. وأوضحت المصادر أن إجراءات اتخذتها تركيا أخيراً تجاه أطراف مصرية معارضة للرئيس عبد الفتاح السيسي على أراضيها، ساهمت في بث رسائل طمأنة للقاهرة وأعادت العلاقات إلى مسارها، إلا أن الأمر ما زال تحت الاختبار، بشكل يزيد من الفترة الاستكشافية في العلاقات بين الطرفين، لافتة إلى أن «الجانب التركي ما زال يراهن على توقيع اتفاق لترسيم الحدود البحرية قبل نهاية العام الحالي».

وأشارت المصادر إلى أنه جرى تبادل رسائل بين الطرفين على مستوى الملف الليبي، كان طرفاً فيها رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، ورئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، خلال زيارات للرجلين إلى مصر أخيراً، لافتة إلى أن المشاورات الخاصة بتسمية وزير للدفاع في حكومة الوحدة الوطنية قطعت شوطاً كبيراً، بالتنسيق بين الأطراف المعنية داخل ليبيا وخارجها، خصوصاً بعد ما تم التوافق بشأن تسمية رئيس للأركان بديلاً لمحمد الحداد في الغرب، وعبد الرزاق الناظوري في الشرق، بحيث يكون وزير الدفاع من إقليم برقة، ورئيس الأركان تابعاً لإقليم طرابلس، وهو الذي بات قريباً منه أسامة الجويلي رئيس المنطقة الغربية العسكرية. وأوضحت المصادر أن المسار الاقتصادي في المشاورات بين مصر وتركيا سيشهد خلال الأيام المقبلة اجتماعات متعلقة بليبيا، من المقرر أن تكون بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من حكومة الدبيبة، بشأن ترتيبات متعلقة بمشاركة شركات وعمالة مصرية في عمليات إعادة إعمار، ضمن مشاريع كبرى تشرف عليها مكاتب استشارية تركية. وأكدت المصادر أن الفترة المقبلة ستشهد تسريع وتيرة تهدئة العلاقات بين مصر وتركيا، برعاية سعودية، وأن الحديث هو عن الترتيب لقمة من جديد، مشيرة إلى أن المشاورات هي حول الأطراف المشاركة، وما إذا كانت ثلاثية بمشاركة مصر وتركيا والسعودية، أم رباعية بمشاركة قطر، لافتة إلى أن الأمر مرهون بسرعة إنجاز المرحلة الاستكشافية في العلاقات بين مصر وتركيا في أسرع وقت. وفي سياق ذي صلة، قالت المصادر إن المسؤولين في قطر أبلغوا نظراءهم في مصر بوصول السفير القطري الجديد إلى مصر عقب عيد الأضحى، وذلك بعد تسمية مصر سفيرا جديدا فوق العادة في قطر، أخيراً.

وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري قال، مطلع الأسبوع الحالي، إن إجراءات تركيا تجاه إعلاميين مصريين معارضين على أراضيها، خطوة إيجابية من قبل تركيا. وأضاف «نؤكد أن العلاقات الدولية والعلاقات الطبيعية فيما بين الدول مبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومن ذلك عدم استهداف أو السماح لأطراف مناوئة بأن تعمل على أراضي دولة في مواجهة دولة أخرى». وتابع «هذه السياسة تتسق مع قواعد القانون الدولي، وهي إذا ما استقرت وكانت مستمرة فهي تؤدي إلى تطبيع العلاقات واستمرار الاتصالات على مستويات مختلفة لوضع الإطار الأمثل للعلاقات وكيفية استئنافها». وحول ما إذا كان سحب القوات التركية من ليبيا سيساهم في حل الخلافات بين القاهرة وأنقرة، قال شكري إن «الأمر له جوانب كثيرة، وهذا كان الهدف من المحادثات الاستكشافية التي جرت على مستوى نواب وزيري الخارجية، ونستمر في الاتصالات المحسوبة وتقييم الخطوات التي نتوقع أن تكون أرضية جيدة لعودة العلاقات الطبيعية». وأضاف الوزير المصري «بالتأكيد الأحداث والمجريات في ليبيا ذات أهمية قصوى بالنسبة لمصر، باعتبار أن الشأن الليبي له تأثيره المباشر على الأمن القومي المصري». وفي سياق الملف الليبي، وبعد فشل ملتقى السياسي في التوصل لتوافق على قاعدة دستورية للانتخابات المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، أكد رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، استمرار البرلمان في العمل على إعداد قانون الانتخابات الرئاسية، وذلك خلال لقائه رئيس البعثة الأممية في ليبيا، يان كوبيتش.

> تبادل رسائل بين مصر وتركيا على مستوى الملف الليبي

شرق غرب

إضراب اسرى سجني عوفر والنقب

أفاد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الخميس، بأن الأسرى في سجني «عوفر» و«النقب» أعلنوا الإضراب المفتوح عن الطعام، إسناداً للأسير المضرب عن الطعام منذ أكثر من شهرين الغضنفر أبو عطوان. وأشار نادي الأسير في بيان صحافي، إلى أن أبو عطوان يواصل إضرابه لليوم الـ63 على التوالي، احتجاجاً على اعتقاله الإداري، وهو يعاني من ضعف شديد، وبدأ يفقد قدرته على الحديث.

(العربي الجديد)

رسائل تهديد من حماس لجنود الاحتلال

ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية «12»، أمس الخميس، أن حركة «حماس» أرسلت، مساء أول من أمس الأربعاء، رسائل تهديد إلى العشرات من جنود الاحتلال الذين يخدمون في كتائب مختلفة على هواتفهم الشخصية. وأشارت إلى أنه جاء في الرسالة: «بإمكاننا الوصول إليك واستهداف المنطقة التي تقطن فيها بالصواريخ في الحرب المقبلة، وجيشكم سيتخلى عنكم كما تخلى عن هدار غولدين (جندي أسرته حركة حماس خلال حرب 2014)».

(العربي الجديد)

اتفاق اردني إسرائيلي على تزويد المملكة بالمياه

توصل الأردن وإسرائيل أمس الخميس إلى اتفاق تزود بموجبه تل أبيب المملكة بخمسين مليون متر مكعب من المياه الإضافية المشتراة. وأعلن عن الاتفاق عقب لقاء جمع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي (الصورة)، ووزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، أمس الخميس، على الجانب الأردني من جسر الملك حسين.

(العربي الجديد)

مذكرات قبض بحق متورطين بقتل الهاشمي

قال رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق، فائق زيدان، أمس الخميس، إنه تم إصدار مذكرات قبض بحق المتهمين بالتورط بقتل الباحث العراقي هشام الهاشمي الذي اغتيل في 6 يوليو/ تموز 2020، إضافة إلى مذكرات قبض أخرى بحق متورطين بقمع وقتل متظاهرين. ونقلت وكالة الأنباء العراقية (واع) عن زيدان قوله، إن «بعض قضايا قتلة المتظاهرين أنجزت»، من دون أن يكشف عن هوية المتورطين والجهات التي ينتمون لها. لكن مصدراً حكومياً قال لـ«العربي الجديد»، إن «هناك شخصين صدرت بحقهما مذكرات قبض لوجود أدلة على تورطهما باغتيال الهاشمي، لكنهما هربا إلى خارج العراق».

(العربي الجديد)

وزيرة الجيوش الفرنسية تزور واشنطن

تصل وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي (الصورة)، اليوم الجمعة، إلى واشنطن في زيارة هي الأولى عقب تولي الإدارة الجديدة مهامها، وتلتقي خلالها نظيرها لويد أوستن. وسيبحث الوزيران ملفات عدة على رأسها ما يتعلق بمنطقة الساحل الأفريقي في ضوء توجّه باريس لتقليص دورها العسكري هناك، فضلاً عن ملفات تتعلق بأفغانستان وروسيا، والحد من التسلح، والأمن الإلكتروني، والفضاء.

(فرانس برس)

الحدث

لم تات اجتماعات استانة 16 بجديد في الملف السوري، بل لخّصتها روسيا بتدنّي الثقة بين النظام والمعارضة. وتمّ ترحيل كل الملفات العالقة، خصوصاً ملف المعتقلين في سجون النظام، إلى مواعيد لاحقة. ولم يتفق المجتمعون على وقف النار، شمالي سورية

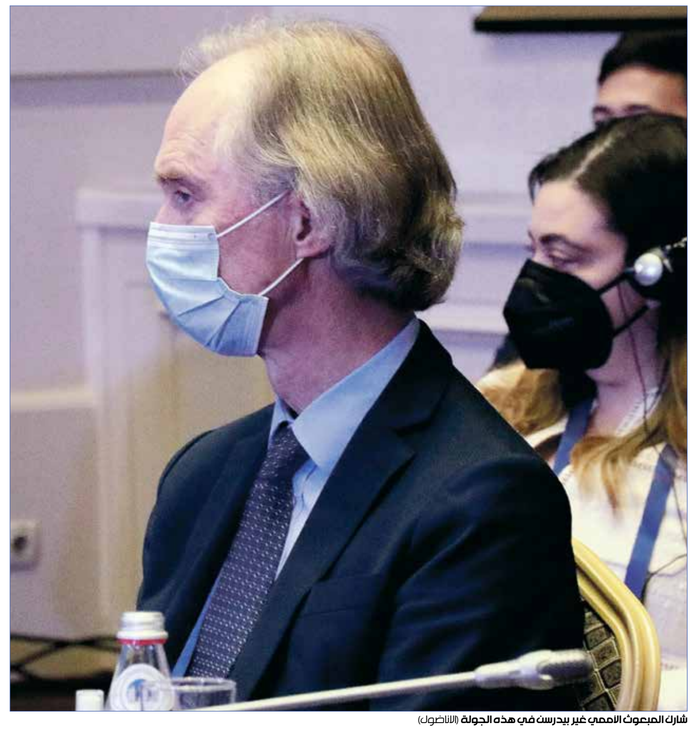
شارك المبعوث الأممي غير بيدرسن في هذه الجولة (الأناضول)

محادثات أستانة 16
جولة جديدة من العبث بالقضية السورية

أمين العاصي

لم تخرج الجولة الـ16 من محادثات أستانة الخاصة بالقضية السورية بنتائج يمكن البناء عليها، لدفع العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة للتوصل إلى حلول جذرية. وفي بيان صدر في ختام الجولة، أمس الخميس، كرر الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار (تركيا، روسيا، إيران) «الالتزام الثابت بسيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها والأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة»، مشددة «على ضرورة احترام وتطبيق هذه المبادئ من قبل الجميع». كما أعربت الدول الضامنة «عن تصميمها على مواصلة التعاون في محاربة الإرهاب بكافة أشكاله، ومواجهة المخططات الانفصالية التي تستهدف تقويض سيادة سورية ووحدة أراضيها وتشكل خطراً على الأمن القومي للدول المجاورة». وأشارت الدول الثلاث إلى أنها «بحثت زيادة وتيرة الأنشطة الإرهابية في مناطق مختلفة من سورية، ما يؤدي إلى سقوط ضحايا بين المدنيين (بما في ذلك هجمات على مرافق البنى التحتية المدنية)». وأكدت أنها «اتفقت على مواصلة التعاون بهدف استئصال تنظيمات داعش وهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) والشخصيات والتنظيمات والكيانات المرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش وغيرهما من التنظيمات المدرجة على لائحة الإرهاب الخاصة بمجلس الأمن الدولي، مع ضمان حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية وفقاً للقانون الدولي». وأبدت الدول الضامنة «قلقها العميق إزاء زيادة تواجد وتفعيل أنشطة تنظيم هيئة تحرير الشام والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بها والتي تشكل خطراً على المدنيين داخل منطقة خفض التصعيد في إدلب وخارج حدودها».

آلية المساعدات

ارجا مجلس الامن الدولي، مساء الاربعاء، التصويت على تمديد آلية إدخال المساعدات عبر الحدود الى سورية، بعدما كان مقررا امس الخميس، فيما ظهرت مواقف تشير الى الرفوض جزئيا لمطالب النظام السوري وروسيا والصين بشأن اشراك سلطات النظام في توزيع تلك المساعدات.

ولم تقرّ الدول الضامنة وقفاً دائماً لإطلاق النار في الشمال الغربي من سورية كما تريد المعارضة السورية، بل مددت «التهدئة على الأرض» وتطبيق الاتفاقات المبرمة في إشارة إلى اتفاق موسكو المبرم العام الماضي، بين روسيا وتركيا، والذي ينص على انشاء منطقة آمنة في محيط الطريق الدولي «أم 4» (حلب - اللاذقية) تمهيداً لاستعادة الحركة التجارية عليه. ولم تخرج الجولة بتحديد زمني للجلسة المقبلة لأعمال اللجنة الدستورية المنوط بها وضع دستور جديد للبلاد، إلا أن الدول الضامنة أكدت أهمية «دور اللجنة الدستورية في جنيف»، مشيرة إلى «ضرورة عقد اجتماع سادس للجنة في أقرب وقت ممكن». وأشارت إلى أنها تعتزم تقديم الدعم إلى اللجنة من خلال التواصل الدائم مع الأطراف السورية المشاركة فيها ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية غير بيدرسن. كما أعربت الدول الثلاث عن رفضها «العقوبات أحادية الجانب المخالفة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لاسيما في ظروف تفشي وباء كورونا». وأكدت الدول الضامنة «أهمية الإسهام في العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين إلى مناطقهم داخل سورية وضمان حقهم في العودة والحصول على الدعم». ورحبت بعملية تبادل الأسرى التي نُفّذت في 2 يوليو/تموز الحالي في إطار مجموعة العمل المعنية بتحرير المحتجزين والرهائن وتسليم جثامين القتلى والبحث عن المفقودين. ودانت الدول الضامنة في البيان الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة على سورية «والتي تخالف القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وسيادة سورية ودول جوارها وتهدد استقرار وأمن المنطقة، وتدعو إلى وضع حد لها». وقررت الدول الضامنة عقد الاجتماع الدولي المقبل حول سورية في عاصمة كازاخستان نور سلطان قبل نهاية العام الحالي. وفشلت الدول الثلاث في إحداث اختراق في واحد من أهم الملفات يحمله معه وفد قوى الثورة العسكري، وهو ملف المعتقلين في سجون النظام السوري، إذ يرفض النظام أي مقاربة لهذا الملف خشية تداعيات سلبية يمكن أن تؤدي إلى محاكمات لرموزه وفي مقدمتهم بشار الأسد في المحاكم الدولية. كما لم تقدّم الدول الثلاث أي حلول لأكثر من مليون نازح من أرياف إدلب وحلب نتيجة تقدم قوات النظام عامي 2019 و2020، أي أن الجولة الحالية خرجت بنتائج صفرية حول أهم الملفات وأكثرها خطورة.

وحول هذه النتائج، قال رئيس وفد قوى الثورة العسكري أحمد طعمة، في مؤتمر صحافي إن «المسألة الإنسانية تجاوزت مرحلة المأساة في سورية»، مطالباً روسيا بعدم استخدام الفيتو ضد تمرير قرار يمدد آلية ادخال المساعدات الدولية إلى الشمال السوري. وأشار إلى أن مناقشات جرت في الجولة الـ16 حول اختراقات قوات النظام للهدنة في محاولة لتغيير خطوط التماس، مضيفاً أن الظروف في شمال غرب سورية أفضل من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. وأكد أن النظام عرقل جهود الأمم المتحدة في عقد جلسة جديدة للجنة الدستورية، مشيراً إلى أن النظام «لا يريد إنجاز أي شيء في هذه المسألة». وأضاف أنه «بعد أن انتهى من انتخاباته الرئاسية الصورية الهزلية صار النظام أكثر تشدّداً»، من جهته، رأى المحلل السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «لا جديد في بيان أستانة 16»، مشيراً إلى أنه «تحدث عن الأزمة الإنسانية من دون أن يشير إلى قرار مجلس الأمن حول المعابر، ما يؤكد أن الموقف الروسي لم يتغير»، مضيفاً أن البيان يبرهن على أن مسار أستانة وصل إلى نهايته. ولم يتردد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية، الكسندر لافرنتييف، عن القول أمس الخميس، في العاصمة الكازاخستانية نور سلطان إن الثقة بين النظام والمعارضة «متدنية للغاية» وإن «ضرورة عقد اجتماع سادس للجنة في أقرب وقت ممكن». وأشارت إلى أنها تعتزم تقديم الدعم إلى اللجنة من خلال التواصل الدائم مع الأطراف السورية المشاركة فيها ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية غير بيدرسن. كما أعربت الدول الثلاث عن

روسيا: الثقة بين النظام والمعارضة «متدنية للغاية»

فشل المجتمعون في معالجة ملف المعتقلين في سجون النظام

تحليل

تونس: توجّه جماعي بتبديل الأولويات

توجّه تونس إلى مرحلة جديدة، بعد فترة طويلة من انعدام الاستقرار السياسي، عنوانها «تبدّل الأولويات من سياسية إلى صحية»

صلاح الدين الجورشي

تمر سحابة كثيفة من الكآبة والقلق الجماعي فوق تونس. لا يعود ذلك فقط إلى بلوغ الموجة الرابعة من فيروس كورونا ذروتها، وارتفاع عدد الضحايا إلى أرقام قياسية، بل يشعر التونسيون بأن كل شيء تقريباً يبدو مضطرباً ومأزوماً: السياسة، الاقتصاد، الأوضاع الاجتماعية، الحياة النفسية والعاطفية للأفراد. حالة غريبة تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ البلاد. 92,8 في المائة من التونسيين يشعرون بتشاؤم حاد، لاعتقادهم بأن بلادهم تسير في الطريق الخطأ. قد يشكك البعض في جدية استطلاعات الرأي التي تنظم بشكل دوري، ويعتبرونها جزءاً من حرب الأعصاب التي يشنها البعض، لكن الواقع المعيش ليس بعيداً عن النتائج المعلنة. في الأيام الأخيرة بدأت ثقة التونسيين في رئيس الجمهورية قيس سعيّد تتراجع بوتيرة سريعة. وظهر السلوك الرئاسي الأخير الأثر الإيجابي حتى على نشاط رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي سارع إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الصحية، مبدياً استعداده لتفعيل قرارات سابقة بقيت حبراً على ورق. في سياق موازٍ، عبّرت 114 جمعية ومنظمة مدنية عن استعدادها للقيام بحملة وطنية لإقناع التونسيين المتخوفين من التلقيح، إذ لا تزال الأغلبية ترفض تلقّيه. كما أن انتقاد الحكومة ورئاسة الجمهورية وتحميلهما مسؤولية عدم توفير اللقاحات، أعاد تحريك هذه المسألة الحيوية في الحرب ضد الفيروس، ودفع بالمشيشي إلى الإعلان عن أن حكومته تقدمت بطلب للحصول على 14 مليون جرعة، مشيراً إلى وجود مجهود دبلوماسي لتجاوز الأزمة العالمية في أسواق اللقاحات.

هذه الأجواء الجديدة التي تصب في اتجاه إعطاء الأولوية المطلقة لمقاومة الفيروس، شجعت بعض الأطراف الداعية إلى منع انعقاد مؤتمر «الاتحاد العام التونسي للشغل» في مدينة سوسة، التي تُعتبر من بين أهم الولايات المنكوبة صحياً. وقد تجرأ القضاء حين أصدر حكماً منع بموجبه أعمال المؤتمر، وذلك على الرغم من قوة النقابات ووزن الاتحاد، الذي أصبح بشهادة العديد من المراقبين أقوى حتى من سلطة الدولة الضعيفة والمرتبكة.

على الرغم من ذلك، لا يزال قطار البرلمان متعثراً جداً، ويسير ببطء قاتل. فجلساته متقطعة بسبب استمرار التدافع بين نوابه وكتله، إلى درجة استعمال العنف المباشر وغير المبرر أخلاقياً وسياسياً. هذا العنف الذي أعاد الهجوم ضد الغنوشي، مع قرار المعارضة من جديد العمل على إسقاطه، على الرغم من أن الأغلبية البرلمانية لا تزال مساندة له، وترفض الدخول في مغامرة جديدة. هذا الصراع الذي تخوضه المعارضة ضد حركة «النهضة»، باعتبارها العمود الفقري للأغلبية البرلمانية، جعل الحركة تقترح في مجلس الشورى الأخير لها، في الأسبوع الماضي، تشكيل حكومة سياسية، يتحمّل أصحابها مسؤولياتهم أمام الشعب. مقترح فاجأ الجميع، لأنه بدا وكأن الحركة تلوّح برسالة جعلت البعض يفهم من خلالها أن مرحلة المشيشي قد انتهت، وأن «النهضة» مستعدة للتفاوض مع رئيس الجمهورية حول حكومة بديلة برئيس جديد. لكن هذا السيناريو لا يزال مستبعداً حالياً ما لم يحصل تقارب حقيقي بين الغنوشي وسعيّد.

أولوية تونس اليوم اللصدي لكورونا وتداعياته (رابسيت قايدي/الأناضول)

بدأت ثقة التونسيين بسعيّد تتراجع بوتيرة سريعة

تقرير

سحب السلاح الفردي
نظام الأسد يسعى لتصفية المعارضة في الجنوب

يواصل النظام السوري ضغوطه لإفراغ مناطق التسويات من السلاح الفردي، خصوصاً في الجنوب، ملتفاً على التسويات، فيما يضع مراقبون ذلك في إطار تنفيذه أوامر إيرانية، وسط غضّ نظر روسي

عماد كركص

منذ بروز ظاهرة التسويات في سورية، بعد التدخل الروسي الذي هندس معظمها، يعمد النظام السوري دائماً على الإلتفاف عليها، لكن أسلوبه بالتحايل بات يتخذ منحى مختلفاً. ولم يعد خافياً وضع النظام خطة لسحب السلاح الفردي من يد المقاتلين السابقين في المعارضة، الذين رضخوا للتسويات عبر تسليم السلاح الثقيل للروس والنظام مقابل إبقاء السلاح الفردي معهم. وتشمل خطته معظم المناطق التي شهدت تسويات، لا سيما في محافظتي درعا والقنيطرة. وضمن هذا السياق، يندرج الحصار المفروض من قبل قوات النظام والمليشيات المدعومة من إيران على العديد من المناطق في درعا، مع مطالبة النظام العديد من عناصر الفصائل بتسليم سلاحهم الفردي مقابل عدم اقتحام تلك المناطق، وفرض مزيد من الحصار عليها. وبات النظام يصدر يومياً لوائح لأشخاص يتهمهم بحيازة السلاح، مشترطاً تسليم سلاحهم مقابل تسوية وضعهم الأمني وإيقاف الملاحقة بحقهم. وعلى الرغم من أن العديد من الشبان في درعا، من المدرجة أسماؤهم في قوائم المتهمين بحيازة السلاح أيضاً، لا يملكون أي نوع من السلاح، إلا أن إدراج النظام أسماءهم وطلبهم للتسوية وتسليم بندقية مقابلها، يشي بلجوئه لإفراغ المناطق الجنوبية من السلاح، بأي شكل.

ولم تقتصر مطالبات النظام على درعا، بل طالب 20 شاباً من أبناء بلدة الهامة، غربي دمشق، بتسليم سلاحهم الفردي، مقدماً تقارير أمنية تفيد بامتلاكهم السلاح. وخضع الشبان للتسوية الجديدة بتسليم السلاح، على الرغم من إبرام تسوية لمقاتلي المعارضة في البلدة في عام 2016. لكن لجنة المصالحة التابعة للنظام في الهامة، تعمد دائماً إلى إجراء تسويات جديدة، بذريعة بقاء السلاح بين أيدي بعض العناصر السابقين في الفصائل. وفي ريف القنيطرة، الذي خضع لتسوية مع درعا في عام 2018، كان الحال مشابهاً نوعاً ما، حين أقدم النظام على افتعال مشاكل أمنية في محيط البلدة لتبرير المطالبة بتسليم مطلوبين مع سلاحهم، وانتهى الأمر بتهجير 30 عائلة من عائلات المطلوبين نحو الشمال السوري في مايو/أيار الماضي. وفي ودمشق، وتتبع إدارياً لمحافظة ريف دمشق، لجأ النظام لابتزاز أهالي موقوفين بتهم جنائية، لا تتعلق بمشاكل أمنية أو سياسية، بتقديم قطعة سلاح عن كل شخص يفرج عنه. وأشار مصدر من داخل لجنة بلدة درعا البلد، إلى أنه تمّ تسليم سلاح الفصائل بشكل كامل عقب إبرام التسوية صيف 2018، منوهاً إلى أنه «بحكم طبيعة المجتمع العشائري في درعا، فإن وجود السلاح الفردي في كل بيت أمر اعتيادي ومتوارث وغير مقتصر على مظاهر المعارضة. وأضاف المصدر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هذا السلاح غير قابل للتفاوض على أي طاولة، مؤكداً أن سلاح الفصائل تم تسليمه للروس بوثائق لا يزالون يحتفظون بها إلى اليوم. ولفت المصدر إلى أن مسألة سحب السلاح، ليست فكرة النظام بمفرده، معتقداً أنه لا يملك أمره لتطبيقها وتحقيقها، ويؤكد أن هذا المشروع هو مشروع إيراني تنفذه الميليشيات المدعومة من إيران لتحقيق مزيد من التوغل الإيراني في الجنوب السوري.

وحول دور الضامن الروسي للتسوية من كل ذلك، نوه المصدر إلى أن الروس دائماً ما يكون لهم موقف لصالح النظام، واصفاً الروس بأنهم «ضامن غير نزيه». ونوّه إلى أن المسؤول الروسي عن ملف التسويات في درعا، تسلّم الملف حديثاً من قرابة الشهر ونصف الشهر، ولا دراية كافية له بملف حوران ودرعا والتسوية عموماً. وكشف المصدر كذلك بأنهم تسلموا في اللجنة رسالة من الروس تطالبهم بتسليم 200 بندقية، و20 قطعة رشاش من نوع «ب ك س»، مقابل حل الميليشيات المحلية التي تتبع للنظام وسحب سلاحهم الفردي، مؤكداً أن الجواب: «نريد الأمن والأمان والاستقرار، ولا نملك السلاح». وأضاف أن اللجنة المركزية لمحافظة درعا طلبت منهم في لجنة درعا البلد الذهاب للتفاوض مع النظام لفك الحصار، مشيراً إلى أن الرد كان بعدم القبول بالتفاوض قبل رفع الحصار عن درعا البلد، وفتح جميع المعابر والمداخل إليها.

من جهته، رأى المحلل العسكري العميد فاتح حسون أن «لجوء النظام لسحب السلاح، يكمن في تخوّفه من استخدام هذا السلاح لإخراجه من الجنوب أو بعض مناطقه، لا سيما مع بقاء روح المعارضة لدى السكان والعناصر السابقين في المعارضة. وتكمن الخشية في خطورة تنظيم الصفوف والقيام بعملية تحرير هذه المناطق مرة أخرى، بالإضافة للتخوف في زيادة وتيرة أعمال المقاومة وحرب العصابات التي نشهدها في تلك المنطقة بين فترة وأخرى». وأضاف حسون، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هذه الأسباب ربما تكون هي الجزء المعلن من الموضوع»، مشيراً إلى أن «الأسباب الأبعد والأعمق تكمن في خشية النظام من إعادة دعم عناصر فصائل المعارضة في جنوب سورية الذين خضعوا للتسويات والمصالحات، من قبل المتضررين من الوجود الإيراني هناك. والحديث هنا عن الولايات المتحدة التي تتلقى ضغوطاً إسرائيلية كبيرة في هذا الخصوص، بعد فشل الروس في إبعاد إيران وميليشياتها عن الجنوب السوري، بعد التسوية». واعتبر أن «النظام يكون غبياً إذا اعتقد أنه يستطيع سحب السلاح من الجنوب، فعمليات التخبئة والمناورة لعدم تسليمه كاملاً كانت قائمة من قبل المعارضة هناك، منذ مدة طويلة، وحتى السلاح الثقيل لم يسلم كاملاً. وهذا ليس بمعرض إفشاء أسرار عسكرية، وإنما هذا واقع يعرفه النظام والروس والإيرانيون، واللجوء للتصعيد لسحب السلاح سيقابله مقاومة».

ويعتقد حسون أن «النظام حالياً في عنق الزجاجة في جنوب سورية، وقد يكون هناك توجّه غربي لإعادة تفعيل الجبهة الجنوبية من خلال دعم المعارضة، بعد فشل روسيا بإنهاء تموضع الميليشيات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني هناك». وأخضع الروس درعا والقنيطرة والعديد من مناطق ريف دمشق وحمص الشمالي للتسويات، بعد الضغط العسكري عليها سواء بالعمليات الدموية وارتكاب المجازر أو فرض الحصار المطبق على كل منها على حدة، لتضطر الفصائل في تلك المناطق للقبول بالتسوية بشروط تختلف بين منطقة عن أخرى. ففي درعا كان الاتفاق على بقاء السلاح الفردي مع عناصر الفصائل، أما في حمص وريف دمشق لم يكن هذا الخيار متاحاً.

مصدر في لجنة درعا البلد: السلاح الفردي غير قابل للتفاوض

يتخوف النظام من زيادة وتيرة حرب العصابات ضده

شرق غرب

لبنان: مقتل 3 مدنيين في تحطم طائرة

قُتل ثلاثة لبنانيين مدنيين، أمس الخميس، بعد سقوط طائرة تدريب صغيرة كانوا على متنها في منطقة جبلية في قضاء كسروان، شمالي بيروت، وفق ما أفاد به مصدر عسكري، وذلك في حادث نادر من نوعه في لبنان. وأفاد المصدر بأن القتلى الثلاثة هم قائد الطائرة ومدنيان، أحدهما سيدة. ونشرت مواقع إخبارية محلية صوراً للطائرة المحطمة بين الأشجار في المنطقة.
(فرانس برس)

اجتماعات أميركية ـ سعودية في واشنطن

أكد نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان، أمس الخميس، أنه «عقد اجتماعاً رائعاً»، مساء أول من أمس الأربعاء، مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بحثاً خلاله تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، واستعرضا أحدث التطورات في المنطقة. وذكر أيضاً أنه اجتمع مع وكيلة وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند. وذكرت الخارجية الأميركية أن البحث تطرق إلى التطورات الإقليمية والدعم الأميركي للسعودية ضد هجمات الحوثيين.
(رويترز)

السودان: شبكات تقوّض المرحلة الانتقالية

أعلنت وزارة الثقافة والإعلام السودانية، أمس الخميس، وجود شبكات مرتبطة ببعض الجماعات «الإرهابية المتطرفة» تستهدف البلاد بشكل ممنهج، عبر نشر الشائعات والأخبار الكاذبة والتحريض على العنف. وأضافت أن «مخاطر هذه الأنشطة تكمن في السعي لتقويض المرحلة الانتقالية، وإعاقة استكمال مهام الثورة وبلوغ الدولة المدنية الديمقراطية، وبث روح اليأس والإحباط لدى السودانيين والسودانيات». واعتبر البيان أن تلك الأنشطة «تنتهك حقوقاً أساسية لجميع المواطنين».
(الأناضول)

تحيي مطالب إستونيا من روسيا بإعادة مناطق بمقاطعتي لينينغراد وبيسكوف الروسيتين، قضية الخلافات الحدودية بين روسيا ودول الجوار، بينما لا يبدو أن هذه الخلافات ستنتهي، مع شهية المسؤولين الروس المفتوحة للاستيلاء على مناطق جديدة

روسيا وإستونيا

تركة الحدود تلاحق موسكو

ساهر الياس

طالب رئيس البرلمان الإستوني والمرشح لمنصب الرئاسة، هنّي بيلاوس، روسيا بإعادة مناطق في مقاطعتي لينينغراد وبيسكوف الروسيتين (شمال غرب) إلى سلطة بلاده، وفقاً لمعاهدة مبرمة في عام 1920. وتكشف تصريحات المسؤول الإستوني الأخيرة عن الصعوبات التي تواجهها روسيا في عملية ترسيم الحدود، بعد مرور نحو ثلاثة عقود على انهيار الاتحاد السوفييتي. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة لترسيم نحو 61 ألف كيلومتر من الحدود التي تجمع روسيا مع 18 دولة، لم تستطع روسيا ترسيم حدودها مع عدد من البلدان من إستونيا في الشمال الغربي، إلى اليابان في أقصى الشرق، مروراً باوكرانيا وجورجيا في الجنوب الغربي. وعلى الرغم من توصل روسيا إلى اتفاقات مع بعض الدول المتاخمة لها، إلا أن هناك دولاً ما زالت ترفض الاعتراف بالحدود الحالية، وتطالب بمناطق تعتبرها جزءاً من أراضيها التاريخية.

وأحكام معاهدة «تارتو» للسلام، وحينها، رفضت موسكو الإضافات الجديدة ورأت أنها قد تفتح الباب مستقبلاً على مطالب حدودية من الجانب الإستوني. وفي 18 فبراير 2014، وقعت وزارتا خارجية البلدين على مشروع اتفاقية حدودية جديدة، تتضمن ترسيم الحدود البرية والبحرية، وحتى الآن لم يصادق البرلمان الإستوني على الاتفاقية. وفي المقابل، تشدد موسكو على أن معاهدة «تارتو» ليست سوى وثيقة تاريخية فقدت قوتها القانونية، وتضر على المصادقة على الاتفاقية الحدودية الأخيرة.

وعزا بيلاوس رفضه المصادقة على الاتفاقية إلى أنّ «معاهدة تارتو للسلام مازالت سارية المفعول حتى اليوم، وكذلك حدود الدولة التي وقعت عليها»، مشدداً على أنه «لا يوجد أي داع أو سبب لإضفاء الشرعية على الاحتلال الإجرامي لبيشورا وضواحي نارفا». وكان بيلاوس أثار جدلاً واسعاً في خطابه للمواطنين بمناسبة العام الجديد 2021، حين قال إن البرلمان الإستوني لن يصادق على معاهدة الحدود لعام 2014 مع روسيا. وفي المقابل، نفت وزيرة الخارجية الإستونية، أورماس رينسلو، في خريف العام الماضي، وجود نية لدى حكومتها لتقديم مطالبات بشأن الحدود مع روسيا، في موقف تمليه التزامات إستونيا حين انضمت إلى حلف شمال الأطلسي في مارس/آذار 2004، والتي تحتم عليها أقرأ بعدم وجود مشكلات حدودية مع طرف ثالث.

وفي حين تواصل إستونيا التذكير بخلافاتها الحدودية مع روسيا، فقد تخلّت لاتفيا عن مطالبها الحدودية في عام 2007 تنفيذاً لشروط الانضمام إلى حلف الأطلسي. وإلى الجنوب الغربي من الحدود، يتبادل مسؤولون وإعلاميون من روسيا واوكرانيا التشكيك في تبعية كثير من المناطق في جنوب وشرق أوكرانيا وجنوب غرب روسيا، في صراع يوظف فيه كل جانب التاريخ الطويل المشترك للشعبين، في معارك السياسة الحالية. ويرى كثير من القوميين الروس أنّ أوكرانيا تقتصر على المناطق الغربية القريبة من الحدود مع بولندا، فيما باقي المناطق تعد امتداداً لأطراف الإمبراطورية الروسية. ويشيرون إلى أنّ اسم أوكرانيا (عند الطرف أو الحافة) هو دليل على أنها جزء لا يتجزأ من روسيا.

وعادة ما ينظر القوميون الروس إلى مدن خاركوف وأوديسا وماريوبل على أنها روسية، ناهيك عن مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين، ويجمع معظم الروس على أن تبعية شبه جزيرة القرم الروسية وأن هذا أمر غير قابل للنقاش.

وفي المقابل، يقول كثير من الأوكرانيين إنّ كييف كانت أول عاصمة للإمارات السلافية بين القرنين التاسع والثاني عشر للميلاد، قبل تدميرها على يد المغول. وفي أحدث حلقات الصراع التاريخي الإثني المعقد، قال النائب في البرلمان الأوكراني عن حزب التضامن الأوروبي، اليكسي غونشارينكو، إن منطقة كوبان جنوب غرب روسيا يجب أن تنتمي إلى أوكرانيا. وتقع المنطقة بمحاذاة شمال القوقاز على الضفة اليسرى لنهر كوبان، وصولاً إلى بحر أزوف، بمساحة 96 ألف كيلومتر مربع، وسيطرت عليها الإمبراطورية الروسية في عام 1793 بعدما كانت لقرون تحت سيطرة خانية القرم التترية. وردا على تصريحات تشير إلى أن خاركوف وأوديسا مدن روسية، ذكّر غونشارينكو بأنه «قبل مائة عام» في كوبان كانوا يتحدثون الأوكرانية، مشدداً على أنها «أراض أوكرانية» محرّلة عن البلاد «بإرادة القدر». وأوضح أن القاب أهالي المنطقة وأغانيهم الشعبية وثقافتهم ولكنتهم، تشير بوضوح إلى أصولهم الأوكرانية. ويستشهد الإعلام الأوكراني بالإحصاءات السكانية في نهاية القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين. فحسب إحصاءات عام 1897، شكّل الأوكرانيون هناك نحو 47 في المائة من السكان، مقابل 42 في المائة للروس. وفي عام 1926، ازادت نسبة الأوكرانيين إلى 62 في المائة، وتراجعت نسبة الروس إلى 33 في المائة، قبل أن يصبح الروس أغلبية مطلقة ويتراجع الأوكرانيون إلى 1,6 في المائة ليحتلوا المرتبة الثالثة بعد الأرمن.

وفي ظلّ الاختلاط السكاني الكبير، وتبدل الأطراف المسيطرة على منطقة جنوب غرب روسيا والقوقاز، تكثر المشكلات الحدودية، حيث توجد أقليات روسية وازنة باتت خارج حدود بلادها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، كما جرى في إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللذين أعلنا استقلالهما من جانب واحد عن جورجيا بعد حرب عام 2008.

وفي خلاف آثارته تحالفات واتفاقات الحرب العالمية الثانية، تتنازع روسيا واليابان على ملكية الجزء الجنوبي من أرخبيل الكوريل في أقصى شرق روسيا، ويعطل الخلاف الحدودي توقيع اتفاق سلام بين البلدين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وسيطر الاتحاد السوفييتي على جزيرة ساخالين الجنوبية إضافة إلى جزر إيتوروفو، وكوناشيري، وشيكوتان، وجزر هابومابي ما بين 28 أغسطس/آب و5 سبتمبر/أيلول من عام 1945، بعدما ألغى معاهدة الحياد السوفييتية اليابانية، مستغلاً ضعف اليابان بعد أسابيع من إلقاء الولايات المتحدة قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي. وتضر اليابان على أن «الأراضي الشمالية» كما تطلق عليها، احتلتها القوات السوفييتية بعد التوقيع على إعلان انتهاء الحرب بمقتضى اتفاقية بوتسدام بداية أغسطس 1945، وتتهم القوات السوفييتية بطرد المواطنين اليابانيين منها.

وعلى الرغم من تمكن روسيا من حل الخلافات التاريخية مع الصين حول المناطق الحدودية في عام 2004، وإنهاء المشكلة التي كادت تتسبب في 1969 في نشوب حرب واسعة بين البلدين، يواصل كثير من القوميين الروس انتقاد الاتفاق بحجة أنه تخلى عن مساحات واسعة للصين.

وفي ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، تسببت تصريحات عضوين في مجلس الدوما (البرلمان) الروسي في أزمة دبلوماسية مع السفارة الصينية في موسكو، وكازاخستان. وحينها، فجّر رئيس لجنة التعليم والعلوم في مجلس الدوما، فياتشيسلاف نيكونوف، عن حزب «روسيا الموحدة»، موجة غضب في كازاخستان بعدما قال في برنامج على القناة الروسية الحكومية الأولى، إن «كازاخستان ببساطة لم تكن موجودة». وفي الواقع، فإن أراضي كازاخستان هي هدية كبيرة من روسيا والاتحاد السوفييتي». وصبّ عضو لجنة الموازنة والضرائب في مجلس الدوما، النائب عن حزب السلطة، بُغفيني فيودوروف، الزيت على النار بإشارته إلى أن نيكونوف لم يأت بأي شيء جديد بخصوص «الهدية الروسية».

ويطلق القوميون الروس دورياً نصائح للكرملين لتوسيع الأراضي الروسية. وفي 2014، وبعد ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، نصح الكاتب والسياسي القومي الراحل، إدوارد ليمونوف، الكرملين بضم المقاطعات الشمالية من كازاخستان بعد انتهاء حكم الرئيس الكازاخي السابق نور سلطان نازربايف. ودعا رئيس الحزب الليبرالي الروسي وعضو الدوما، فلاديمير جيرينوفسكي، أكثر من مرة إلى ضم كلّ آسيا الوسطى للأراضي الروسية، باسم «مقاطعة آسيا الوسطى الروسية». ومن القوميين الروس انتقاد الاتفاق بحجة أنه تخلى عن مساحات واسعة للصين.

وفي ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، تسببت تصريحات عضوين في مجلس الدوما (البرلمان) الروسي في أزمة دبلوماسية مع السفارة الصينية في موسكو، وكازاخستان. وحينها، فجّر رئيس لجنة التعليم والعلوم في مجلس الدوما، فياتشيسلاف نيكونوف، عن حزب «روسيا الموحدة»، موجة غضب في كازاخستان بعدما قال في برنامج على القناة الروسية الحكومية الأولى، إن «كازاخستان ببساطة لم تكن موجودة». وفي الواقع، فإن أراضي كازاخستان هي هدية كبيرة من روسيا والاتحاد السوفييتي». وصبّ عضو لجنة الموازنة والضرائب في مجلس الدوما، النائب عن حزب السلطة، بُغفيني فيودوروف، الزيت على النار بإشارته إلى أن نيكونوف لم يأت بأي شيء جديد بخصوص «الهدية الروسية».

ويطلق القوميون الروس دورياً نصائح للكرملين لتوسيع الأراضي الروسية. وفي 2014، وبعد ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، نصح الكاتب والسياسي القومي

إستونيون يحتفلون بالذكرى المائة للتأسيس إستونيا، 2018 (رايغو باجولا/فرانس برس)

لم يصادق برلمان إستونيا على اتفاقية حدودية وُقّعت مع روسيا

ينصح القوميون الروس دوريا الكرملين بتوسيع اراضي روسيا

متابعة

النووي الإيراني: جولة فيينا السابعة معلّقة

لم يُحسم بعد مصير الجولة السابعة من مباحثات فيينا بشأن الملف النووي الإيراني، رغم إعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، مساء الأربعاء، توقع بلاده حصول لقاء قريب. وأضاف في مؤتمر صحافي: «بالطبع، ليس هناك شيء مؤكد في عالم الدبلوماسية، لكنني أعتقد أن لدينا كل التوقعات بأن جولة سابعة من المحادثات ستعقد في الوقت المناسب، ويتطلع فريقنا إلى المشاركة في تلك الجولة التالية من المحادثات لدى بدئها». في المقابل، اعتبر ممثل روسيا لدى المنظمات الدولية ميخائيل أوليانوف أن تاريخ الجولة السابعة ليس مقرراً بعد. وأضاف في تغريدة على «تويتر»، أمس الخميس، أن «إيران تحتاج لمزيد من الوقت للتحضير بعد إجرائها الانتخابات الرئاسية»، في 18 يونيو/ حزيران الماضي، لكنه شدّد على أنه «مع ذلك، فإن حالات عدم اليقين اليوم لا تلبي مصالح أي دولة. كلما سُرّع استئناف المحادثات كان ذلك أفضل».

من جهته، اعتبر السيناتور الديمقراطي بن كاردان أن جهود إحياء الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015 يجب أن تراعي «تغير» الظروف منذ إبرامه. وأكد أنّ «هناك رغبة قوية وشبه إجماع لدى الكونغرس لعدم الاكتفاء بالتواريخ النهائية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي)»، في إشارة إلى التواريخ الواردة في الاتفاق التي ينتهي بعدها سريان قيود معيّنة على النشاط النووي الإيراني. وأضاف كاردان، وهو عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أنّ «اليوم يختلف عن عام 2015 عندما تم التفاوض على هذه الاتفاقيات». وتابع «لقد تغيرت الظروف وهي تتطلب منا الاستجابة لما نحن فيه اليوم». وشدّد على أنّ عملية إحياء «خطة العمل الشاملة المشتركة» يجب أن تعالج «قضايا تتجاوز النووي»، بما في ذلك الاتهامات الموجهة إلى إيران في مجالات «الصواريخ البالستية والإرهاب وحقوق الإنسان». ولم يحدّد السيناتور ما إذا كان ينبغي تضمين هذه القضايا في نصّ الاتفاق في حال تم إحياؤه، لكنّه اعتبر أن الولايات المتحدة وحلفاءها بحاجة إلى «إيجاد سبيل لمعالجة أنشطة إيران».

وسبق أن رفضت إيران إدخال أي تغيير على «خطة العمل الشاملة المشتركة» خلال المحادثات، واصرّت على عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق الحالي. وكان كاردان في فيينا ضمن وفد من الكونغرس الأميركي لحضور أنشطة، بينها إحاطة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي. وبعد الاجتماع، قال السيناتور الأميركي إن غروسي قدّم للوفد «تقريراً شاملاً حول تحدّيات مراقبة البرنامج النووي الإيراني». وإن المجتمعين أجروا «مناقشة صريحة حول وضع المفاوضات». وكانت إيران قد قيّدت في أواخر فبراير/ شباط الماضي وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المواقع النووية. وانتهى مذاك سريان اتفاقية مؤقتة حول عمليات التفتيش من دون أيّ مؤشر إلى ما إذا كان سيتم تجديدها وتوقيت ذلك. كما شارك في الوفد السيناتور الجمهوري روجر ويكر. وقال ويكر إنّه «أعرب عن معارضته» لعودة محتملة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة»، وأنّ جميع زملائه الجمهوريين في مجلس الشيوخ «عملياً» لديهم «درجة شكوك عالية» في أن إيران تنوي التقيّد بأي التزامات متعلّقة بالمجال النووي.

من جهته، كرّر موقع «الوالا» أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت شرع في عقد نقاشات تهدف إلى «تحديث» السياسة الإسرائيلية تجاه النووي الإيراني. ونقل الموقع عن مسؤولين إسرائيليين كبار قولهم إن النقاشات التي تجرى بمشاركة ممثلي الجيش والمؤسسات الاستخبارية ومحافل التقدير الاستراتيجية، تهدف إلى الإجابة عن السؤال التالي: «هل المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات بين الإيرانيين والأميركيين في فيينا، والذي سمح لطهران بالمضي أكثر في خطتها النووية، أفضل من العودة إلى الاتفاق النووي الأصلي الذي تم التوصل إليه في 2015». وأشار المسؤولون إلى أن بينت يسعى إلى الانتهاء من تحديث السياسة الإسرائيلية تجاه النووي الإيراني، قبيل توجهه في نهاية الشهر الحالي إلى واشنطن للقاء الرئيس الأميركي جو بايدن. ولفت المسؤولون إلى أن النقاشات التي أجريت هدفت أيضاً إلى إطلاع بينت على طابع المعلومات الاستخبارية التي تملكها إسرائيل عن المشروع النووي الإيراني، وضمنها المعلومات الفنية ذات العلاقة به حتى يكون على علم كاف بهذه القضية استعداداً للقائه بايدن.

واكد الموقع أن تحوّلاً واحداً حدث بالفعل في السياسة الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني، ويتمثل في قرار بينت تجنب أي مواجهة علنية مع الولايات المتحدة بشأن هذا الملف. واعاد الموقع للأذهان حقيقة أن بينت كان لفترة طويلة يتبنى موقفاً متشدداً تجاه الملف النووي الإيراني لا يختلف عن الموقف الذي تبناه سلفه بنيامين نتنياهو. ويشار إلى أن عدداً من المسؤولين العسكريين السابقين أوضحوا أخيراً أنه ليس بوسع إسرائيل تنفيذ عمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية من دون دعم وإسناد الولايات المتحدة.

إيران لحلاج لمزيد من الوقت للتحضير بعد إجرائها الانتخابات (الأناضول)

اعتراض ديمقراطي على العودة للاتفاق النووي بصيغة 2015

الحدث

الحركة على حدود إيران

«طالبان» تواصل هجماتها

تواصل حركة «طالبان» هجماتها في مختلف مناطق افغانستان، لتسيطر في اليومين الماضيين على أقاليم حدودية مع إيران

على الرغم من محاولة الحكومة الأفغانية استعادة المبادرة الميدانية، لا تزال حركة «طالبان» تواصل توسيع سيطرتها في أفغانستان، فقد حققت الحركة، أمس الخميس، تقدماً في إقليم هرات المجاور لإيران، غربي أفغانستان، بعد السيطرة على معظم مديريات إقليم بادغيس المجاور للحدود الإيرانية أيضاً. وكشف المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد، في سلسلة تغريدات له على حسابه في «تويتر»، أن مسلحي الحركة سيطروا على مديريات عدة في إقليم هرات، وهي: بشتون زرغون، وشين دند، وكهسان، وزنده جان. وأضاف أنه تمّت السيطرة على جميع المقار الأمنية والحكومية في الإقليم، فضلاً عن مصادرة كمية كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية. وإقليم هرات يحتضن الكثير من الأحياء الصناعية ومعبر إسلام قلا الحدودي مع إيران. وسيطرت «طالبان» أيضاً، على معظم مناطق ومديريات إقليم بادغيس المجاور لإيران. ودخل مسلحو الحركة، أول من أمس الأربعاء، إلى مدينة قلعة نو عاصمة الإقليم، وسيطروا على منشآت حكومية مختلفة، لكن لاحقاً وبعد وصول القوات الخاصة إلى المدينة تراجعت الحركة عنها، وتكبدت خسائر كبيرة بسبب القصف الجوي. وتجدد المعارك أمس الخميس أيضاً، كما قتل أربعة مدنيين وأصيب ثمانية آخرون بجراح، جراء قصف لسلاح الجو الأفغاني في إقليم بلخ، شمالي البلاد. وقال أحد سكان الإقليم، لـ«العربي الجديد»، إن طائرة حربية قصفت سوق مستريان بازار (شارع مصلحي السيارات)، ما أدى إلى مقتل أربعة من مصلحي السيارات، كما أصيب ثمانية آخرون بجراح. سياسياً، وأفق المجتمعون في الحوار الذي استضافته إيران واستمر يومي الأربعاء وأمس الخميس، بين ممثلين عن الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»، على المضي قدماً في الحوار من أجل حلحلة القضية الأفغانية. وأفاد المكتب السياسي لـ«طالبان» في العاصمة القطرية الدوحة، في بيان، بأن الاجتماع شدّد على أن لا حل عسكرياً للمعضلة الأفغانية. وجاء في البيان أن المشاركين في الاجتماع من الطرفين قدّروا ضيافة إيران للاجتماع وجهودها الرامية إلى حلحلة القضية الأفغانية عبر المفاوضات. ونوّه البيان إلى أن الاجتماع عُقد في جو من الراحة. واتفق الطرفان على مواصلة الاجتماعات من أجل التباحث بشأن قضايا مهمة تعتبر أساساً لحل المعضلة، كقضية تشكيل النظام المستقبلي. واتفق الطرفان على تجنّب الأعمال العسكرية التي تضرّ بعامة المواطنين، وتجنّب استهداف الأماكن العامة كالمساجد والمدارس وغيرهما. وحضر الاجتماع وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف. من جهته، طالب القائم بالأعمال الأميركي لدى أفغانستان، روس ويلسون، حركة «طالبان»، بوقف تقدّمها الذي بدأته من أجل السيطرة على جزء كبير من البلاد. جاء ذلك في تغريدة نشرها ويلسون، مساء الأربعاء، على صفحته على «تويتر». وأضاف الدبلوماسي الأميركي أن «هجمات طالبان تجلب معاناة كبيرة لشعب أفغانستان، الذي يعاني بالفعل من الجفاف والفقر وفيروس كورونا، وينتهك حقوق الإنسان للأفغان وينشر المخاوف من تنفيذ نظام لا يدعمه مواطنوه». ودعا ويلسون إلى وقف فوري لإطلاق النار، مضيفاً «نحث طالبان على التفاوض بحسن نية، مع إرادة حقيقية للتوصل إلى حل سياسي وإنهاء الصراع بشكل دائم». وفي سياق متصل، أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، مساء أمس الأول الأربعاء، أن حركة «طالبان» أخرجت سكاناً من بيوتهم في شمال أفغانستان، وقامت بنهب أو إحراق بعض المنازل، بينما يضاعف مقاتلوها هجومهم على القوات الحكومية. وذكرت المنظمة أن سكاناً في باغ شركت، في ولاية قندوز، تلقوا إنذاراً صوتياً من «طالبان» في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، يطلب منهم مغادرة منازلهم خلال ساعتين «حفاظاً على سلامتهم». وأضافت أن سكاناً جرى الاتصال بهم هاتفياً، قالوا إن نحو 600 أسرة اضطرت إلى مغادرة المدينة، وأن مقاتلي «طالبان» هددوا الأشخاص الذين دعموا الحكومة الأفغانية وبعض هؤلاء المقاتلين نهبوا منازل وأحرقوها. وأفادت مديرة قسم آسيا في «هيومن رايتس ووتش»، باتريسيا غوسمان، بأن «انتقام طالبان من مدنيين يشتبه في دعمهم، هو تحذير ينذر بالسوء بشأن مخاطر حدوث أعمال وحشية في المستقبل». وأضافت أن «قادة طالبان يمتلكون السلطة لمنع جنودهم من ارتكاب هذه الانتهاكات، لكنهم لم يظهروا بعد أنهم يعتزمون القيام بذلك». وأشارت المنظمة خصوصاً إلى شهادة أرملة تبلغ من العمر 45 عاماً. وذكرت هذه السيدة «قالوا (طالبان) إن علي المغادرة لأننا ساعدنا الكفار».

وأضافت «كنت أعيش في تلك القرية منذ 20 عاماً، والآن أعيش في فيض آباد في خيمة». وتكثف هجوم المتمردين مع مواصلة القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي انسحابها من أفغانستان وسحب الدعم الحاسم من الجيش الأفغاني. ويفترض أن يغادر آخر الجنود الأميركيين البلاد بحلول نهاية أب/أغسطس المقبل.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

حاول الجيش الأفغاني صدّ هجمات الحركة (الأناضول)

إضاءة

عقد على انفصال جنوب السودان: التمرد متواصل

مع مرور عقد على انفصال جنوب السودان، لا يزال وراء الحدود في السودان حلفاء سابقون يواصلون التمرد، بينما لم يكتمل السلام بعد

بعد عقد على انفصال جنوب السودان عن الشمال، يواصل رفاق سابقون لا يزالون في السودان، قتالهم ضد الخرطوم، على الرغم من الإطاحة بحكم عدوهم، الرئيس السابق عمر البشير، قبل عامين. ومن هؤلاء المتمردين عبد العزيز الحلو، زعيم أحد أجنحة الحركة الشعبية شمال السودان، الذي بدأ رحلته قبل 36 عاماً من أجل إنهاء تهميش الأقليات الأفريقية من قبل الحكومة المركزية. وبعد محادثات مطولة غُلقت الشهر الماضي «للتشاور»، وقّع الحلو الذي يسيطر على أجزاء من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق اتفاقاً لوقف الأعمال العدائية مع الخرطوم. وكان مقاتلو الحركة الشعبية جناح الحلو، جزءاً من القوات التي انقسمت الآن بين السودان وجنوب السودان، إثر اتفاق سلام موقع في 2005 أنهى حرباً أهلية استمرت 22 عاماً. وكان اتفاق 2005 هو طريق جنوب السودان للاستفتاء على استقلاله ليصبح أحدث دولة في العالم، وذلك في 9 يوليو/ تموز 2011.

وبينما كان جنوب السودان يحتفل باستقلاله، ترك وراء الحدود حلفاءه في الحرب في السودان. وانهارت كل الآمال في أن تثمر «المشاورات الشعبية» بين حكومة الخرطوم والمتمردين عن نتائج، واندلع قتال عنيف بين الطرفين في يونيو/حزيران 2011، قبل انفصال جنوب السودان بشهر واحد. وقال المحلل السوداني في معهد «الوادي المتصدع» (ريفت فالي)، مجدي الجيزولي: «بعد الانفصال، أصبح الحلو مثل اليتيم الذي تُرك ليقاتل»، لكن جنوب السودان انزلق في صراع طاحن استمر لسنوات.

وفي 2017، انقسمت الحركة الشعبية - شمال إلى جناحين. أحد الأجنحة ويقوده المقاتل المخضرم مالك عقار، وقع في أكتوبر/تشرين الأول الماضي مع حركات متمردة من إقليم دارفور، اتفاق سلام تاريخياً مع الحكومة الانتقالية، بعد الإطاحة بعدوها القديم عمر البشير في إبريل/نيسان 2019. وفي إطار الاتفاق، أصبح عقار في مارس/آذار الماضي عضواً في مجلس السيادة الانتقالي. لكن الحلو رفض توقيع اتفاق منفصل لوقف إطلاق النار، مؤكداً إصراره على أن تحتفظ قواته باسلحتها «للحماية الشخصية»، إلى أن تتم صياغة دستور للسودان يفصل بين الدين والدولة. والحلو (67 عاماً) ولد في منطقة جبال النوبة ودرس الاقتصاد في جامعة الخرطوم وانضم إلى التمرد في عام 1985. وقد صعد بسرعة ليصبح «مقاتلاً محترماً في الحرب»، كما يوصف بأنه «رجل المهمات الصعبة»، حسب أعضاء في حركته الشعبية لتحرير السودان - شمال. والشهر الماضي، قال كبير مفاوضي الحلو في محادثات السلام، لوكالة «فرانس برس»، إن دمج المتمردين في الجيش.

وعبّر الجيزولي عن اعتقاده بأن مطالبة الحلو بالعلمانية في المفاوضات هي «تكتيك» لضمان احتفاظ مقاتليه بسلاحهم. وقال «إنه يريد إبقاء قواته سليمة ولا يريد أن يتم استيعابها في الجيش السوداني». وأضاف: «إذا تمّ حل مسألة الاحتفاظ بقواته، فسيكون منفتحاً على التوصل إلى تسوية حول العلمانية».

وقالت وكالات الأمم المتحدة، في بيان مشترك الشهر الماضي، إنّ عمال الإغاثة في الأمم المتحدة حققوا «اختراقاً كبيراً» عندما تمكنوا من الوصول إلى خمس مقاطعات تحت سيطرة الحلو في جنوب كردفان والنيل الأزرق يعيش فيها 800 ألف نسمة، للمرة الأولى منذ عشر سنوات. وأكد ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في السودان، عبد الله فاضل، أن النتائج التي توصلت إليها هذه المهمة قاتمة، موضحاً أنه «تم التخلي بشكل كامل عن الأطفال هناك». وأشارت الأمم المتحدة إلى أن المناطق كانت «مقطوعة إلى حد كبير عن الدعم» للأشخاص «الذين هم بحاجة ماسة» للغذاء والصحة والتعليم والمياه النظيفة.

يصرّ عبد العزيز الحلو على أن تحتفظ قواته باسلحتها

وقال ممثل برنامج الغذاء العالمي في السودان، إيدي رو، بعد تسليم مائة طن من المواد الغذائية الشهر الماضي، إن «المجتمعات في هذه المناطق تكافح وتعيش على القليل أو لا شيء منذ عقد». ومع ذلك، فإن الفتح التدريجي للمناطق يعطي بصيص أمل وإن كانت محادثات السلام لا تزال تحتاج إلى وقت طويل للتوصل إلى نتيجة. وقال رو: «مع تحسّن الأمن الغذائي والفرص الأخرى، ستتمكن العائلات من إعادة الاندماج في بقية السودان والبدء في التعافي وإعادة البناء». مع ذلك، حذر جوناس هورنر من مجموعة الأزمات الدولية، من أن المتمردين والمجتمعات المهمشة تقليدياً ما زالوا يرون أن الحكومة التي يقودها المدنيون في الخرطوم لا تقدم سوى القليل من الحلول لمشاكلهم. وقال هورنر إنه «إذا لم يتم تطبيق حكم يتسم بطابع تمثيلي أوسع، فإن التغيير الكبير في هذه الجيوب، أو حتى عبر أطراف السودان على نطاق أوسع، غير مرجح».

(فرانس برس)

شرق غرب

دعوات بريطانية لمقاطعة الأولمبياد الشتوي في الصين

دعت لجنة الشؤون الخارجية النيابية في بريطانيا حكومة بوريس جونسون، أمس الخميس، إلى «تعزيز الضغط» على الصين عبر مقاطعة أولمبياد بكين الشتوي في الصين (4 ـ 20 فبراير/شباط 2022)، والاعتراف بأن «إبادة جماعية تجري ضد أقلية الإيغور». ودعت الحكومة البريطانية الصين مراراً إلى احترام حقوق الإنسان والسماح للأمم المتحدة بإجراء تحقيق كامل في حملة القمع ضد مسلمي الإيغور في إقليم شينجيانغ. لكن النواب يرون أن هذه الدعوات «أثبتت أنها غير فعالة حتى الآن».

(فرانس برس)

هايتي: مقتل 4 من قتلة الرئيس

أعلنت شرطة هايتي، مساء أول من أمس الأربعاء، أن أربعة من «المرتزقة» الذين اغتالوا رئيس البلاد جوفينيل موييز في هجوم مسلّح استهدفه في عقر داره بالعاصمة بورت أو برنس، قتلوا في حين اعتُقل اثنان آخران. وقال المدير العام للشرطة الوطنية ليون شارل في تصريح عبر التلفزيون إنّ «أربعة مرتزقة قتلوا واثنين اعتقلا. لقد تمّ تحرير ثلاثة شرطيين كانوا محتجزين رهائن».

(فرانس برس)

أوروبا ترفض تقسيم قبرص

شدّدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين (الصورة)، أمس الخميس، على أن الاتحاد الأوروبي لن يوافق «على الإطلاق» على حل الدولتين بالنسبة لقبرص. وأضافت خلال زيارتها قبرص أن الاتحاد الأوروبي تحدث بصوت واحد بشأن الصراع. وتتركز الأزمة الحالية على نوع الاتحاد المحتمل وهل سيكون اتحاداً بين دولتين مستقلتين، وهو ما تطالب به القيادة الجديدة للقبارصة الأتراك، أم مجرد اتحاد فضفاض كما يطالب القبارصة اليونانيون الذين يمثلون قبرص دولياً.

(رويترز)

كشمير: مقتل 6 أشخاص بعمليات للجيش الهندي

أعلن مسؤولون هنود، أمس الخميس، عن مقتل ستة مسلحين مشتبه بهم في عمليات في إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان. وذكر بيان الشرطة الهندية أن القتلى سقطوا في أربعة حوادث منفصلة بدأت مساء أول من أمس الأربعاء. وقال الجيش الهندي إن أربعة من المسلحين قتلوا في اشتباكين منفصلين معه بمنطقتي بولاوما وكولجام جنوبي كشمير في ساعة مبكرة من صباح أمس الخميس.

(أسوشييتد برس)

جنوب أفريقيا: الرئيس السابق يسلم نفسه

سلم رئيس جنوب أفريقيا السابق جاكوب زوما (الصورة) نفسه للشرطة، مساء أول من أمس الأربعاء، ليبدأ تنفيذ عقوبة بالسجن لمدة 15 شهراً، لإدانته بازدراء المحكمة، في تتويج لمعركة قضائية طويلة اعتبرت اختباراً لقدرة الدولة على فرض حكم القانون. وأكد المتحدث باسم الشرطة ليراندزو ثيمبا في بيان، أن زوما محتجز لدى الشرطة تطبيقاً لحكم المحكمة الدستورية.

(رويترز)

معسكرات تدريب لمواجهة العسكر

انقلاب ميانمار يحيي المعارضة المسلحة

مع مواصلة المجلس العسكري في ميانمار حملة القمع الدموية ضد معارضي انقلابه، اندفع هؤلاء نحو التسلّح، بعد أشهر من الاحتجاجات السلمية بلا جدوى

يُنزلق الصراع في ميانمار منذ استيلاء المجلس العسكري على الحكم في الأول من فبراير/شباط الماضي وإطاحته بحكومة الزعيمة المدنية أونغ سان سو تشي المنتخبة، نحو مزيد من الاقتتال الداخلي، وسط توالي التحذيرات من نقطة اللاعودة بحال انزلاق المجلس ومعارضيه إلى صراع مسلح، يدخل البلاد في دوامة عنف سيكون من الصعب احتواؤها، ولن تقتصر نتائجها الكارثية على ميانمار وحسب، وإنما ستشكل خطراً على المنطقة. ويعزز تجاهل العسكريين لمطالب الشعب، المستمر في الانتفاض منذ أكثر من خمسة أشهر، ومضيهم في قمعه بشكل دموي وخنقهم للديمقراطية، من تعاظم حركات التمرّد ضدهم، التي لم تعد تؤمن على ما يبدو الآن، بأن التعامل السلمي مع الانقلاب سيحقق أي نتيجة، لا سيما بعد سقوط نحو 900 قتيل وإصابة الآلاف، وإجبار مائتي ألف على الفرار من منازلهم في أعقاب مداهمات عسكرية للأحياء والقرى، بينما فرّ الآلاف إلى البلدان المجاورة، بحسب الأمم المتحدة. وأمام هذا الواقع، بات شباب كثر يرون في الثورة المسلّحة خياراً حتمياً لما آلت إليه الأمور، وقد بدأ بالفعل العديد من الشبان بترك ساحات الاحتجاج السلمي والتوجه نحو معسكرات التدريب في الجبال والتي تقيمها مجموعات عرقية متمردة منذ ما قبل الانقلاب، بعدما كان هاجم جيل جديد من المقاتلين المناصرين للديمقراطية، بالفعل مواقع للجيش ومكاتب إدارية في أرجاء البلاد في الأشهر الأخيرة.

وشكّل انقلاب الأول من فبراير، نقطة لإعادة إحياء الكثير من الجماعات العرقية المتمردة، على رأسها «جبهة تشين الوطنية»، وهي تابعة بالأساس لأقلية مسيحية في غرب ميانمار، وسبق أن وقّعت اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع الجيش في العام 2015. وبينما تضاءل عدد مقاتلي هذه الجبهة في السنوات الأخيرة، عادت في الأشهر الأخيرة لتكتسب زخماً، لا سيما بعدما أعلنت حكومة الوحدة الوطنية التي شكّلتها مجموعة من النواب المعزولين بعد التطورات التي طرأت في البلاد، نهاية مايو/أيار الماضي، تحالفاً معها. وسعت حكومة الظل هذه إلى جمع المناهضين للانقلاب بعدد من المجموعات المسلحة المتمردة العرقية لتشكيل جيش فدرالي يتحدى المجلس العسكري. وقد بدأ بالفعل العديد من الشبان بالالتحاق بهذه المجموعات.

في معسكر فيكتوريا، المقر الرئيسي لـ«جبهة تشين الوطنية» في غرب ميانمار، بالقرب من الحدود مع الهند، تنخرط مجموعة من المجندين الجدد في معسكر تدريبي في الغابة، ويوحّدهم الهدف الأعلى وهو التحرر من المجلس العسكري، بحسب ما ترصده شبكة «سي أن أن». يأتي الكثير من هؤلاء الشبان من المناطق الجبلية المجاورة، لكن كثيرين آخرين يقومون برحلة خطرة من مناطق مختلفة من البلاد، بحثاً عن المهارات العسكرية. ويقول هؤلاء المتطوعون، بحسب ما تنقله عنهم «سي أن أن»، إنهم تظاهروا ضد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة المدنية في فبراير، ولكن لأن استجابة المجلس العسكري كانت ستصبح أكثر دموية، فقد قرروا حمل السلاح.

لكن أي أمل لدى هؤلاء الشبان بتحقيق نصر فعلي على العسكر في أي وقت قريب، هو أمر في الحقيقة بعيد المنال، فقيادتهم تحذر من معركة طويلة. وفي السياق، يقول نائب رئيس «جبهة تشين الوطنية»، ويدعى سويخار، لـ«سي أن أن»: «الآن نخوض نوعاً من حرب العصابات، ولكن في غضون أشهر سيتحوّل الصراع إلى حرب أهلية تقليدية». وتثير هذه الحقيقة القاتمة مخاوف من احتمال أن تنزلق ميانمار إلى صراع طويل الأمد، بحيث لا يكون هناك منتصر وينهار البلد، الذي بات يعاني من أزمات على مختلف الصعد وتحاصره العقوبات الغربية. وكان أحدث هذه العقوبات تلك التي فرضتها الخزانة الأميركية، مطلع يوليو/تموز الحالي، واستهدفت 22 شخصاً على صلة بالانقلاب العسكري، ومن بينهم 7 أعضاء بارزين في جيش ميانمار. مع العلم أن هذه العقوبات لم تحقق أي نتائج إلى الآن، ولم تسهم في ردع المجلس العسكري

انخرط العديد من الشبان في معسكرات تدريبية لمواجهة المجلس العسكري (فرانس برس)

تحذيرات من احتمال ظهور جماعات مسلحة جديدة ومستدامة

المتمسك بالحكم وبالإجراءات التي اتخذها بعد الانقلاب، غير آبهٍ بأي ضغوط دولية، والتي هي في الحقيقة لم ترق لمستوى حدث بحجم القضاء على ديمقراطية ناشئة، بحسب ما يراه كثيرون. وفي تقرير عن الحرب الأهلية الناشئة في ميانمار نُشر في نهاية يونيو/حزيران الماضي، اتهمت مجموعة الأزمات الدولية، الجيش باعتماد استراتيجية تستهدف المدنيين لتقويض دعمهم للمليشيات. وحذرت المجموعة من احتمال ظهور جماعات مسلحة جديدة ومستدامة، خصوصاً أن ميانمار عرفت على مدى عقود من التمرد العديد من حركات التمرد في أجزاء مختلفة من البلاد.

ويصر سويخار على أن حركته، وجماعة «قوة دفاع تشينلاند» التي كانت تشكلت لمواجهة الانقلاب العسكري، والتي يتم تدريبها أيضاً في معسكر فيكتوريا، هما تحت قيادة حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار. علماً بأنّ هذه الحكومة هي قيادة رمزية إلى حد كبير إلى الآن، وليست لها أي سلطات فعلية على الأرض أو حتى سيطرة على التجمعات المسلحة نفسها داخل ميانمار.

واحد من هؤلاء الشباب المنضوين في معسكرات التدريب، هو جون لينغ (22 عاماً) الذي تخلى عن دراسته للتاريخ في جامعة رانغون للانضمام إلى التمرد. استبدل الفصل الدراسي بمعسكر على قمة تلة، فهو المسؤول عن التموين لحوالي 150 متطوعاً آخرين. ويؤكد أنه لا يخشى أن يقتل لأنه يدافع عن بلده، مضيفاً أن والديه ليسا قلقين عليه، لكنهما فخوران بالموقف الذي اتخذه.

في خضم ذلك، تُطرح أسئلة عن مدى قدرة المتدربين الجدد على المواجهة. وفي هذا الإطار، يقول مقاتل شاب وصحافي تخرج من جامعة رانغون، إنه كان قائداً لمجموعة من 10 أشخاص مدربين بشكل خاص على خوض حرب العصابات في المناطق الحضرية، مضيفاً: «الآن هناك سبعة فقط منهم. لقد فقدت ثلاثة في الأسبوع الماضي عندما كانوا يحملون قنبلة محلية الصنع لاستخدامها ضد المجلس العسكري، ولكنها انفجرت في أيديهم. ماتوا جميعاً على الفور». ولذلك أمره رؤساؤه في «قوة دفاع تشينلاند» بالعودة إلى معسكر فيكتوريا للخضوع لمزيد من التدريبات.

ويصر سويخار على أن هؤلاء المقاتلين سيتم تزويدهم قريباً بأسلحة وبنادق أكثر تطوراً. ويشير إلى أن «هناك مهربين دوليين... يمكنك الحصول على أسلحة من أي مكان»، لكن من غير الواضح كيفية دفع ثمن هذه الأسلحة. غير أن سويخار يشير إلى أن «الناس يتبرعون، ويجمعون الأموال. لذا، لا أعتقد أن الأموال ستكون مشكلة».

ولطالما اعتمد العديد من الجماعات المسلحة في ميانمار لعقود على التهريب، خصوصاً المخدرات، لتمويل حركات تمردها.

من جانبه، يرد جيش المجلس العسكري باستهداف المجموعات المتمردة بإجراءات وضربات قاسية. وتقول مجموعة الأزمات الدولية إن الجيش يعتمد استراتيجية استهداف المدنيين عمداً في مناطق المجموعات المتمردة، في محاولة لحرمان المتمردين من الطعام والأموال والمجندين، إلى جانب نهب مخازن المواد الغذائية في المناطق المأهولة وحرمانها من إمدادات الإغاثة، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

هذه الاستراتيجية معروفة لدى السكان المحيطين بمعسكر فيكتوريا، حيث يغادر المدنيون إلى مخيمات اللاجئين الصغيرة، أو يعبرون نحو الهند. وتقول امرأة مسنة في مخيّم تم تشييده حديثاً، لـ«سي أن أن»: «أنا خائفة حقاً من قوات الجيش لأنها سيئة جداً وهي جيش وحشي». وتضيف: «ما دام العسكريون يحكموننا سأبقى لاجئة».

ولا يبدو أن مقاومة المجلس العسكري مقتصرة على الجماعات المتمردة، بل إن السكان باتوا يقاومون بكل ما لديهم. وهو ما حصل قبل أيام عندما انخرطت مجموعة من القرويين وسط ميانمار في اشتباكات مسلحة مع قوات المجلس العسكري، ما أدى لمقتل 25 مدنياً. وأفادت وسائل إعلام محلية بأنّ حوالي 150 جندياً من المجلس العسكري توجهوا إلى ست قرى بالقرب من بلدة ديباين، في منطقة ساجانغ، وأطلقوا النار على السكان، ما أسفر عن مقتل 25 مدنياً وفرار الآلاف من منازلهم. وذكرت المصادر ذاتها أن القرويين دافعوا عن أنفسهم بالسيوف وبعض البنادق المصنوعة في منازلهم، لافتة إلى أنه تم تأسيس ما تسمى بقوات الدفاع الشعبي في جميع أنحاء ميانمار لمحاربة قوات المجلس العسكري.

(العربي الجديد)